لا تعاني من إشكاليات مالية أو تواجه مخاطر عميقة

محلل مالي: البورصات الخليجية سترتد لأعلى بمجرد انخفاض مستوى التوترات السياسية

قال الدكتور رئيس مجموعة صحاري أحمد مفيد السامرائي أن الأداء العام للبورصات العربية سجل تداولات نشطة وسلبية في نفس الوقت تنافست فيها قوى البيع والشراء وعمليات الانتقال من سهم خاسر إلى آخر أقل خطرا، وسادت حالة من انخفاض الفرص الاستثمارية وارتفاع مخاطر الاستحواذ عليها في مثل هذه الظروف من قبل المتعاملين لدى البورصات، وسجلت قيم وأحجام التداولات نطاقات تذبذب مرتفعة بين جلسة وأخرى، فيما ارتفعت قيم التداولات خلال بعض الجلسات والتي طغت عليها عمليات البيع، لتشهد البورصات حالة من التراجع الجماعي على غالبية جلسات التداول خلال الأسبوع الماضي، ومن الواضح أن ارتفاع مستوى المخاطر والمخاوف لدى المتعاملين ساهمت في الاتجاه نحو البيع وانخفاض الاتجاه نحو الشراء طالما بقيت الأسواق في حالة تراجع وتذبذب وعدم وضوح للرؤية الاستثمارية، نظرا لسيطرة الاضطرابات السياسية على الموقف، وأنهت البورصات تداولاتها الأسبوعية على انخفاضات حادة تميل نحو الاستمرار خلال جلسات التداول القادمة.

وبين التحليل أنه من الواضح أن التراجعات السريعة التي سجلتها بورصات المنطقة تصنف ضمن المسارات الآنية والتي سرعان ما تعود إلى الارتداد مع انخفاض مستوى التوترات السياسية السائدة، ذلك أن البورصات لا تعاني من إشكاليات ومخاطر عميقة ذات علاقة مباشرة بالشركات المصدرة والسوق والاقتصاد المحلي لكل دولة، وسيكون التحدي الأساسي أمام تحسن أداء البورصات من جديد هو تحسن مستويات الثقة بالاستثمار لدى البورصات من قبل المستثمرين من كافة الفئات من جديد والقدرة أيضا على الحفاظ على مستويات السيولة المتداولة، ذلك أن بورصات المنطقة استطاعت خلال الفترة الماضية من رفع مستوى التداولات وقيمها وتحسين جدوى الاستثمار وشروطه على أدواتها المتداولة، الأمر الذي يتطلب وقتا إضافيا ليتحقق من جديد، مع الأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي سيتم معالجة الجوانب السياسية ذات العلاقة.

وكان لافتا ارتفاع مستوى عدم استجابة البورصات لكافة الأخبار والاتجاهات الإيجابية والمؤشرات المالية والاقتصادية القوية على مستوى النظام المالي والاقتصادي وعلى مستوى الشركات المصدرة للأسهم، وتعود حالة عدم التجاوب نتيجة رغبة المتعاملين لدى البورصات العربية من الخروج عند هذا المستوى من التراجع، بالإضافة إلى قناعات تتولد لديهم يوما بعد يوم خلال الفترة الحالية بأن الأسعار ستشهد المزيد من التراجعات وهذا ما حدث بالفعل، وبالتالي استمرت عملية البيع لتشمل غالبية الأسهم المتداولة، حيث تباينت التراجعات المسجلة من سهم إلى آخر تبعا لمستوى الارتفاعات التي سجلتها الأسهم خلال الفترة القصيرة الماضية، والموقف الخاص بالسهم قيادي أم سهم مضاربة، متوسط الحجم أم صغير الحجم، في حين كان للأسهم ذات الطابع الاستراتيجي في الاستثمار النسبة الأقل من التراجعات المسجلة، حيث يتبنى هذا المسار في الاستثمار المتعاملين على المدى الطويل والذين لديهم القدرة والخبرة في إدارة أصولهم المحمول بكفاءة في كافة الظروف.

وفي المحصلة نرى أن مستويات التحسن والارتفاع التي حققتها بورصات المنطقة وأسعار أسهمها منذ بداية العام وحتى نهاية أغسطس ستكون قادرة على امتصاص قوة التراجعات المسجلة، وبنفس الوقت سيكون تأثيرها منخفض نسبيا إذا ما قورن بمستوى الارتفاع والارباح المحققة، وبالتالي الحفاظ على مراكز رابحة على غالبية الأسهم إذا ما كان حملتها من أصحاب الاستثمار متوسط وطويل الأجل، فيما سيكون المتعاملون على المدى القصير أكبر الخاسرين في الظروف السائدة.

وواصلت سوق الأسهم السعودية هبوطها خلال تعاملات الأسبوع الماضي وسط تراجع في أحجام وقيم التعاملات، حيث تراجع المؤشر العام للسوق بواقع 132.21 نقطة أو ما نسبته 1.70 في المئة ليقفل عند مستوى 7634.30 نقطة، وقام المستثمرون بتناقل ملكية 1.1 مليار سهم بقيمة 30.2 مليار ريال نفذت من خلال 603.9 ألف صفقة.

وسجل سعر سهم جزيرة تكافل أعلى نسبة ارتفاع بواقع 13.78 في المئة وصولا إلى سعر 54.50 ريالا تلاه سهم الأهلية بنسبة 9.32 في المئة وصولا إلى سعر 43.40 ريالا، في المقابل سجل سعر سهم أسمنت نجران أعلى نسبة تراجع بواقع 12.55 في المئة وصولا إلى سعر 23.70 ريالا تلاه سهم الدرع العربي بنسبة 11.39 في المئة وصولا إلى سعر 42.00 ريالا، واحتل سهم الإنماء المركز الأول بحجم التداولات بواقع 154.6 مليون سهم تلاه سهم دار الأركان بواقع 113.5 مليون سهم، واحتل سهم جزيرة تكافل المركز الأول بقيم التداولات بواقع 3.4 مليارات ريال تلاه سهم سابك بواقع 2.2 مليار ريال.

متداولون في إحدى القاعات يتابعون السوق السعودي

«صندوق النقد»: الجهاز المصرفي الإماراتي قادر على مواجهة الصدمات

يحتفظ الجهاز المصرفي بهوامش وقائية كبيرة من رأس المال والسيولة تدعم من صلابته في مواجهة الصدمات، بحسب صندوق النقد الدولي الذي حث على الإسراع بتطبيق القواعد التنظيمية الاحترازية المزمعة والمتعلقة بالإقراض العقاري والتركزات الائتمانية.

ورسم الصندوق آفاقاً إيجابية للنمو الاقتصادي للدولة على المديين القصير والمتوسط، متوقعاً توسع الاقتصاد غير النفطي بما يزيد على 4 في المئة سنويا خلال الأعوام المقبلة تدعمه جهود تنويع النشاط في أبوظبي وقوة قطاعات الخدمات الأساسية في دبي.

وقال الصندوق في تقريره الخاص بتقييم المجلس التنفيذي للصندوق لمشاورات المادة الرابعة لعام 2013، إنه من شأن تطبيق القواعد التنظيمية الاحترازية على النحو المزمع أن يساعد على تخفيف مخاطر تراكم مواطن الضعف في القطاع المصرفي.

وأكد أنه وفي ظل توافر هوامش وقائية كبيرة من رأس المال والسيولة، تتمتع البنوك بقدر كبير من الصلابة في مواجهة الصدمات، لافتا أن التنفيذ السريع للقواعد التنظيمية الاحترازية الجديدة سيخفف مستقبلاً من مخاطر التوسع الائتماني السريع وتركز القروض دونما داع في قطاعي العقارات والشركات ذات الصلة بالحكومة.

وحث الصندوق على ضرورة تكملة هذه السياسات بوضع إطار احترازي كلي أكثر منهجية وشفافية للمؤسسات والسياسات، لافتا إلى أن القانون الجديد المقترح بشأن الخدمات المالية سيتيح فرصة لبناء الأساس القانوني لهذا الإطار.

وأفاد التقرير أن تطوير سوق أدوات الدخل الثابت المحلي سيسهم كذلك في دعم إدارة البنوك للسيولة تمهيداً لتطبيق معايير السيولة التي حددتها اتفاقية «بازل 3» ويساعد على تنويع مصادر تمويل الشركات. ويمثل التقييم المخطط له في إطار «برنامج تقييم القطاع المالي» بحسب التقرير فرصة لمراجعة مواطن القوة والضعف في هذا القطاع المالي.

ولفت الصندوق في تقريره، إلى أن هذه الآفاق المواتية قد تواجه مخاطر خارجية جراء استمرار أجواء عدم اليقين التي تكتنف البيئة الاقتصادية والمالية العالمية، على الرغم من الهوامش الوقائية الكبيرة التي توفرها الأصول الخارجية الضخمة التي تملكها الإمارات وتحسن أوضاع المالية العامة.

تقرير «المركز»: نمو المقيمين يبلغ ستة أضعاف معدل النمو العالمي للسكان

خلل التركيبة السكانية يسبب ضغوطاً اقتصادية على الدول الخليجية

أصبحت العمالة الوافدة أحد أهم عوامل التقدم الاقتصادي الخليجي، والذي بدونه سيدخل الاقتصاد الخليجي في أزمات قد تضر بمسيرته التنموية.

والمدقق في التغيرات الديموغرافية لدول المجلس خلال الأعوام الماضية، يمكنه رصد وجود خلل في التركيبة السكانية لدول المجلس، حيث يوجد سباق غير متكافئ بين معدلات النمو السكاني للمواطنين والتي تتراوح بين 2 و3 في المئة سنويا ومعدلات نمو السكان غير المواطنين والتي تتراوح بين 6 و8 في المئة سنويا، أي ما يقارب ستة أضعاف المعدل العالمي البالغ 1.5 في المئة ، وسيؤدي ذلك الاتجاه إلى استمرار تقلص نسبة المواطنين إلى الدرجة التي يصبح فيها وضعهم مهدداً بالتحول إلى أقلية في وطنهم بصفة دائمة.

وذكر تقرير للمركز الدبلوماسي بالكويت انه بجانب ذلك الخلل السكاني، يمكن ملاحظة وجود دول المجلس كافة في نافذة ديموغرافية من شأنها إتاحة فرصة عظيمة للاقتصادات الخليجية لتتحرر من تبعيتها للعمالة الوافدة، ويكون ذلك من خلال اتباعها لعدد من السياسات المهمة التي منها تأهيل القوى العاملة وتوجيه طاقاتها، وإقامة العديد من الاستثمارات كثيفة استخدام العمالة، وتعبئة المدخرات المحلية.

وبين التقرير أن الخلل في التركيبة السكانية لدول المجلس أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الخليجيين وخاصة بين الشباب من الجنسين، وارتفاع تحويلات العمالة الوافدة، وكذلك إحداث تغير واضح في المجتمع الخليجي، علاوة على الضغط على الخدمات والمرافق الحكومية.

وأكد أن استمرار ذلك الخلل السكاني يزيد من الضغوط الدولية على دول المجلس سواء من قبل منظمات العمل الدولية أو المنظمات المعنية بحقوق العمال وتوجيه اتهاماتها بانتهاك حقوق العمال وممارسة التمييز وضرورة تحسين أوضاعها والسماح بتجنيس بعضها.

وهو ما يوقع دول المجلس أمام تحديات وخيارات صعبة لمواجهة تلك الضغوط والاستجابة للتداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبطالة في صفوف المواطنين.

وأوضح التقرير أن عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع ليصل إلى نحو 43.094 مليون نسمة خلال العام 2010، مقارنة بنحو 3.940 ملايين نسمة في عام 1950، وذلك في دلالة على ارتفاع معدل النمو السكاني.

وقد احتلت المملكة المرتبة الأولى من حيث عدد السكان وذلك بنحو 27.137 مليون نسمة خلال العام 2010، يليها الامارات وذلك بنحو 7.512 ملايين نسمة، وقد جاءت البحرين في المرتبة الأخيرة وذلك بنحو 1.235 مليون نسمة. وأشار التقرير إلى أن نسبة غير المواطنين في دول المجلس تصل إلى أقصاها في قطر بنحو 87 في المئة ، ثم الامارات بنحو 84 في المئة ، ثم الكويت والبحرين بنسبة 69 في المئة و54 في المئة على التوالي، ويشمل غير المواطنين من دول المجلس العمالة الوافدة والمهاجرة وعائلاتهم، وتمثل تلك النسب خطورة كبيرة على التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل وخاصة في ظل استمرار سيل العمالة الوافدة في دول المجلس دون أي تغيير أوقرارات جذرية.

نسبة الوافدين ترتفع

التركيبة السكانية

وأضاف التقرير «يجب على دول المجلس لمواجهة ذلك الخلل الواضح في التركيبة السكانية وضع خطة طويلة الأجل يتم فيها إحلال المواطن مكان الأجنبي بالتدريج وبهدوء مهنة تلو أخرى، حتى لا يكون هناك اضطرابات أو نقص في الخدمات، الأمر الذي قد يؤثر في التنمية أو الخدمات المقدمة للمواطن، وحصر عمل الأجانب في أعمال خاصة مع ضرورة إعطاء الوقت الكافي للعملية لضمان نجاحها.

الانتعاش يعود فور انتهاء «الموجة السياسية»

استطلاع: أسواق المال بالإمارات مرهونة حالياً بتطورات الأوضاع في المنطقة

شهدت الأسواق المالية في الإمارات خلال الأسبوع الماضي هبوطا حادا، وسط مخاوف لدى المستثمرين من اضطرابات إقليمية أججتها ضربة محتملة من قبل أمريكا للنظام الحاكم في سوريا.

وهبط مؤشر سوق دبي المالي بمقدار 186 نقطة وبنسبة 7.3 في المئة كمحصلة للأسبوع الماضي، أما سوق أبوظبي فانخفض بمقدار 197 نقطة وبنسبة 5.3 في المئة كمحصلة للأسبوع الماضي.

واستطلعت صحيفة الاتحاد الإماراتية آراء المحللين وتوقعاتهم لأداء السوق، حيث قال نبيل فرحات الشريك في الفجر للأوراق المالية، إن الأسواق المالية أصبحت رهينة للعوامل الجيوسياسة في المنطقة لاسيما القضية السورية.

وأوضح أن حالة من الهلع سادت بين المستثمرين خلال الأسبوع الماضي، مع الإعلان عن إطلاق صاروخين في البحر المتوسط، مما أدى إلى انخفاض الأسواق بشدة وخسارة ما يقارب 13 مليارا من القيمة السوقية خلال أقل من ساعتين بعد تحقيق أرباح كبيرة خلال الجلسة، وأضاف: «حالة الخوف دبت بين المستثمرين خصوصا أن الصاروخين اللذين تم الإعلان عنهما مسبقا قد سقطا في البحر، فما بالك إذا ما تمت الضربة العسكرية والتي قد تتضمن عشرات من الصواريخ وما تأثير ذلك على الأسواق المالية؟».

وقال إن هذا الانخفاض الحاد الذي اختبرته الأسواق المالية، دفع بالمؤشرات الفنية إلى منطقة التشبع من البيع، مما يؤذن ان هذا التأثير سيكون مؤقتا، خصوصا أن جزءا كبيرا من الانخفاض اصبح معكوسا في الأسعار وبالتحديد أسعار الأسهم القيادية التي انخفضت إلى منطقة ربع التوزيعات النقدية إلى ما فوق 5 في المئة .

وأكد أنه مع هدوء الأوضاع الجيوسياسية فان الأمور ستعود إلى نصابها، حيث نعتقد أن جزءا كبيرا من السيولة التي خرجت ستعود إلى الأسواق المالية، خصوصا في ظل انعدام الفرص الاستثمارية البديلة، مضيفا: إلى حين هدوء الأوضاع نعتقد أن يجب على صغار المستثمرين الحذر إلى حين عودة الهدوء إلى الأسواق المالية.

وقال وليد الخطيب المدير المالي الأول في شركة ضمان للاستثمار، إن المضاربين فرضوا سيطرتهم وهيمنتهم على الأسواق، بعد أن فضل كبار المستثمرين إما الخروج من الأسواق أو تجميد تحركاتهم في السوق، مضيفا أن المضاربين يستغلون أجواء التوترات السياسية في المنطقة، عن طريق الضغط على الأسواق نحو مزيد من التراجع، بهدف دفع أسعار الأسهم للانخفاض بحدة، والعودة لشرائها عند مستويات سعرية مغرية، وبهذه الطريقة يحققون مكاسب كبيرة قد لا يحققونها في حالة الصعود.

وأوضح أن هذه التحركات والتي قاقمت من تراجع الأسعار، تسببت في فقدان الثقة لدى شريحة كبيرة من المستثمرين في أسواق الأسهم التي كانت تتمتع بمستويات ثقة غير مسبوقة، وكانت هذه الثقة الزائدة سببا في استمرار الأسواق في مكاسبها ومسارها الصاعد منذ بداية العام الحالي.

وأضاف أن أسواق الأسهم المحلية باتت أشبه بأسواق العملات، من كثرة المضاربات التي تشهدها حاليا، وهو ما يدفع المستثمرين الحقيقيين إلى الابتعاد عن الأسواق في الفترة الحالية، لأن هذه الأوضاع بلغت من المخاطرة إلى الحد الذي يجعل الاستثمار في الأسهم حاليا وضعا مقلقا.

وأكد أن التراجعات الحادة جعلت المخاطرة في الأسواق مرتفعة على المدى المنظور، بسبب ارتفاع حدة المخاطرة من قبل المضاربين، وباتت الأسواق رهينة للوضع الخارجي، حيث تتحرك وفقا لحركة الحلول التي يتوقع اتخاذها تجاه سوريا، في حين أن الطبيعي في مثل هذه الأجواء ان تكون القرارات الاستثمارية أكثر عقلانية من كافة شرائح المستثمرين، وأن يتوقف المضاربون عن دفع السوق لمزيد من الخسائر.

وقال الخطيب إن محافظ وصناديق الاستثمار تفضل الابتعاد عن الأسواق في هذه الفترات التي ترتفع فيها حدة المضاربات ومستويات المخاطرة، وتدرك أن الوضع الخارجي آني ولحظي، وستعود الأسواق إلى طبيعتها عقب انتهاء العامل الخارجي.

وأكد أن النظرة تجاه أسواق الإمارات على المدى الطويل لم تتغير، خصوصا للمستثمرين الذين يستهدفون الاستثمار لفترات طويلة، بعكس المضاربين الباحثين عن الربح السريع.

وأكد طلال طوقان مدير دائرة الأبحاث في شركة الرمز للأوراق المالية أن المضاربات هيمنت على الأسواق، وتتركز على الأسهم الصغيرة، ويعود ذلك إلى هيمنة المستثمرين الأفراد على التداولات، في وقت يتضاءل فيه تواجد المؤسسات المالية التي يتصاعد أهمية تعاملاتها في الأسواق في مثل هذه الظروف.

وأضاف أن حدة الهبوط الذي تشهده الأسواق خلال جلسات عدة غير مبرر اقتصاديا، لكن الأموال خصوصا الأجنبية عادة ما تكون أكثر حساسية لأي أخبار سلبية تتعلق بالوضع في المنطقة، لكن الملاحظ أنه في ظل أجواء الهبوط تظهر فرصا مواتية يقتنصها المستثمرون الأذكياء مما يعرفون بأصحاب الأموال الذكية، لبناء مراكز مالية جديدة عند مستويات سعرية مغرية، لم تتوافر في الأسواق في فترات الصعود المستمرة في المرحلة السابقة.

مشتريات الأجانب في سوق دبي تقفز

قفزت قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم في سوق دبي المالي خلال اسبوع إلى مليار و772 مليون درهم فيما بلغت قيمة مبيعاتهم مليارا و914 مليون درهم ليصل بذلك صافي الاستثمار الأجنبي إلى 141.7 مليون درهم كمحصلة بيع.

وأفاد بيان صحافي صدر عن سوق دبي المالي اليوم أن نسبة قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم خلال الفترة من الأول إلى الخامس من الشهر الحالي بلغت 38.2 في المائة من إجمالي قيمة مشتريات السوق فيما وصلت نسبة قيمة مبيعاتهم إلى 41.2 في المائة من إجمالي قيمة المبيعات.

وذكر أن قيمة الأسهم المشتراة من المستثمرين المؤسساتيين خلال الأسبوع بلغت حوالي 937 مليون درهم بنسبة 20.2 في المائة من إجمالي قيمة التداول وفي المقابل بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم حوالي 944.4 مليون درهم بنسبة 20.3 في المائة ليصل بذلك صافي الاستثمار المؤسسي خلال الفترة إلى نحو 7.4 مليون درهم كمحصلة بيع.

«دو» الأكثر نمواً بين شركات الاتصالات الخليجية

تصدرت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة «دو» 11 شركة اتصالات بدول مجلس التعاون الخليجي في قائمة الأكثر نموا في الأرباح لفترتي الربع الثاني والنصف الأول من العام الجاري بنمو نسبته 45.6 في المئة و43 في المئة للفترتين على التوالي. فيما كانت شركة الاتصالات السعودية الأكثر تراجعاً في الأرباح خلال الفترتين.

وحققت الشركات الإحدى عشرة إجمالي أرباح في النصف الأول من العام 2013 بلغ 3.85 مليارات دولار أميركي مقارنة بـ4.24 مليارات دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي وبنسبة تراجع بلغت 9 في المئة . ووصلت أرباح تلك الشركات في الربع الثاني من العام إلى 2.02 مليار دولار مقارنة بـ 2.13 مليار دولار في الربع المقابل من العام الماضي وبنسبة تراجع بلغت 5.25 في المئة .

وذكر تقرير لمركز معلومات مباشر أن شركات الاتصالات بدول مجلس التعاوني الخليجي تباينت في نتائج أعمالها للربع الثاني والنصف الأول من العام الجاري فبينما استطاعت 7 شركات من بين 11 شركة اتصالات خليجية أن تحسن من أرباحها أو تقلص من خسائرها في الربع الثاني فقد منيت 4 شركات بتراجع في أرباحها وتوزعت الشركات الأربع على أربع دول كما توزعت الشركات السبع على أربع دول أيضا بواقع شركتين لكل دولة وشركة واحدة من الكويت.

وعلى مستوى الربع الثاني من العام 2013 فالشركات التي تمكنت من تحقيق نمو في أرباحها أو تقليص خسائرها كان على رأسها شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة «دو» والتي حققت نموا بنسبة 45.6 في المئة في أرباحها. وتلتها فودافون قطر بنمو نسبته 28.2 في المئة ولكن عن طريق تقليص خسائرها.

ثم أوريدو القطرية كذلك وبنسبة نمو في أرباحها بلغت 26 في المئة والاتصالات المتنقلة الكويتية بنسبة نمو بلغت 21.1 في المئة وموبايلي السعودية بنمو نسبته 13.4 في المئة وكلتاهما عن طريق رفع أرباحهما وزين السعودية بنمو نسبته 6.1 في المئة عن طريق تقليص خسائرها وأخيرا مؤسسة الإمارات للاتصالات «اتصالات» بنمو نسبته 5.9 في المئة كنسبة نمو في أرباحها.

شعار «دو» الإماراتية

أما الشركات الأربع التي تراجعت أرباحها في الربع الثاني من العام فجاء في صدارتها شركة الاتصالات السعودية التي هبطت أرباحها بنسبة 40.7 في المئة . وتلتها بتلكو البحرينية بتراجع نسبته 26.5 في المئة . ثم زين الكويتية بتراجع نسبته 14.6 في المئة وأخيرا العمانية للاتصالات بنسبة تراجع بلغت 3.9 في المئة .

وعلى مستوى النصف الأول من العام الجاري كانت الأكثر ارتفاعا في الأرباح أيضا شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة «دو» مثل ما كانت في الربع الثاني وبنسبة نمو في أرباح النصف الأول بلغت 43 في المئة كذلك كانت الأكثر تراجعا الاتصالات السعودية وبنسبة 39.6 في المئة وكانت الأكثر تراجعا في الربع.

وفي ما يخص المؤشرات المالية لشركات قطاع الاتصالات الخليجي أشار التقرير إلى أن شركة بتلكو البحرينية كانت الأفضل من حيث مكرر الربحية البالغ 8.12 مرات ومكرر القيمة الدفترية البالغ 1.04 مرة. وتلتها في مكرر الربحية شركة اتحاد اتصالات «موبايلي» بـ 10.35 مرات. ثم العمانية للاتصالات بـ10.96 مرات. وأخيرا شركة الاتصالات السعودية بـ 15.81 مرة.

وتلا بتلكو في مكرر القيمة الدفترية شركة فودافون قطر بـ 1.3 مرة. ثم زين السعودية بـ 1.41 مرة.

ومن المعلوم أن من المؤشرات التي تساعد المستثمر على معرفة ما إذا ما كان السعر جيدا للشراء أم لا مضاعف الربحية ومضاعف القيمة الدفترية ففي مضاعف الربحية كلما كان أقل من عشرة، كان آمنا وكان السعر آمنا للشراء إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لا يجب أخذ هذا المؤشر منفردا ولكن لابد من النظر إليه مع المؤشرات الأخرى للشركة.

بنك الإمارات دبي الوطني يخفض ملكيته في «الاتحاد العقارية»

شرع بنك الإمارات دبي الوطني وهو أحد أكبر البنوك في الإمارات والخليج، بتخفيض حصته في شركة الاتحاد العقارية المدرجة في سوق دبي المالي، منذ النصف الثاني من شهر مايو الماضي.

وباع البنك 1097.6 مليون سهم في الاتحاد العقارية، إذ كان لديه حصة نسبتها 47.6 في المئة من الشركة بداية مايو 2013 «1602.6 مليون سهم»، وخفض حصته إلى 15 في المئة فقط حاليا، مما يعني أنه باع 32.6 في المئة من رأسمال الشركة خلال 3 أشهر ونصف تقريبا.

ويبلغ رأسمال الشركة 3366.8 مليون درهم «سهم»، وقد وصل مقدار حصة البنك في الشركة إلى 505.0 مليون سهم حاليا « 15 في المئة ».

وهبط سهم الاتحاد العقارية من سعر يقارب 0.50 درهم للسهم إلى 0.40 درهم خلال النصف الثاني من مايو الماضي تزامنا مع بدء البنك لعملية بيع أسهمه بالشركة، إلا أن السهم شهد قفزات قوية منذ ما بعد 15 أغسطس الماضي وحتى الان، ومن سعر 0.41 درهم حينها، إلى 0.65 درهم قبل أن ينخفض خلال الأيام الماضية، ويصبح سعره 0.590 درهم.

وشهد السهم تداولات كثيفة ومرتفعة جدا تجاوزت 100 مليون سهم في عدة أيام، ووصلت في بعضها إلى قرابة 400 مليون سهم، مع تسارع عملية بيع البنك لأسهم في الشركة.

وعلل البنك في بيان سابق تخفيض حصته بشركة الاتحاد العقارية إلى اتجاهه في التركيز على أنشطته الرئيسية وتلبية لمتطلبات بعض المعايير البنكية الجديدة، والحد من الانكشاف على القطاع العقاري.